

Distr.: General
30 September 2011
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والستون

بنود جدول الأعمال ٩ و ١٤ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٦ و ٣٧ و ٤١ و ٤٥ و ٦١ و ٦٣ و ٦٧ و ٦٨ و ٧٠ و ٧٦ و ١١٧ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٣٢ و ١٣٤ و ١٣٦ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤٢

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ التنمية المستدامة

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

العولمة والاعتماد المتبادل

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التنمية الزراعية والأمن الغذائي نحو إقامة شراكات عالمية



التنمية الاجتماعية
 النهوض بالمرأة
 الحالة في الشرق الأوسط
 قضية فلسطين
 ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي
 تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا
 مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)
 السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية
 المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان
 السوري المحتل على مواردهم الطبيعية
 الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في
 التنفيذ والدعم الدولي
 القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب
 وما يتصل بذلك من تعصب
 حق الشعوب في تقرير المصير
 تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي
 تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك
 المساعدة الاقتصادية الخاصة
 المحيطات وقانون البحار
 متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
 تعزيز منظومة الأمم المتحدة
 إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات
 استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
 الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣
 تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة
 جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
 إدارة الموارد البشرية
 وحدة التفتيش المشتركة
 تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيا الإعلان الوزاري الذي اعتمده الاجتماع السنوي الخامس والثلاثون لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ الذي عُقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

وباسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة السادسة والستين للجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال ٩ و ١٤ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٦ و ٣٧ و ٤١ و ٤٥ و ٦١ و ٦٣ و ٦٧ و ٦٨ و ٧٠ و ٧٦ و ١١٧ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٣٢ و ١٣٤ و ١٣٦ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤٢.

(توقيع) خورخيه أرغويو

السفير والممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

رئيس مجموعة الـ ٧٧

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع السنوي الخامس والثلاثين لوزراء
خارجية مجموعة ال ٧٧

نيويورك، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين بمقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بمناسبة انعقاد اجتماعهم السنوي الخامس والثلاثين. واستعرض الوزراء الوضع الاقتصادي العالمي والتحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان النامية، واعتمدوا الإعلان التالي:

١ - إن الوزراء، وبعد استعراض الوضع الاقتصادي العالمي، يلاحظون أنه رغم تكيف النمو في بعض البلدان النامية مع الوضع المستجد، فهو لا يزال أدنى مما كان عليه قبل الأزمة في معظم البلدان النامية الأخرى. ولا تزال أغلبية البلدان النامية تواجه العديد من المشاكل المشتركة والشائعة والتحديات الكبيرة كالفقر المدقع، وأزمة الغذاء العالمية، واستمرار انعدام الأمن الغذائي، وارتفاع مستويات البطالة، وعبء الديون الخارجية، ونقص المعونة المالية والآثار السلبية لتغير المناخ. وإن تحقيق نمو قوي ومطرد أمر بالغ الأهمية لبلوغ البلدان النامية الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - ويكرر الوزراء القول أيضاً بأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لم تنته وأن الانتعاش غير متوازن وغير أكيد. كما يتعين حل المشاكل المنظومية التي تواجه الاقتصاد العالمي بما في ذلك من خلال الإنجاز التام لإصلاح النظام والبنیان الماليين العالميين.

٣ - وإذ يضع الوزراء في اعتبارهم الأزمة المالية والاقتصادية الأسوأ التي تصيب العالم منذ الكساد الكبير والتي لا يزال تأثيرها محسوساً، واعترافاً منهم بوقعها الحاد على البلدان النامية ولا سيما منها أقل البلدان نمواً، وإذ ينتابهم قلق عميق إزاء الآثار السلبية الإضافية للموجة الثانية من الأزمة التي تحدث الآن والتي ستحمل معها أيضاً في الوقت نفسه تهديداً جدياً للبلدان النامية في السنوات المقبلة، ويكررون تأكيد التوصية بعقد مؤتمر متابعة حول الأزمة المالية والاقتصادية وأثرها في التنمية لعام ٢٠١٢، ويؤكدون أن فريق الجمعية العامة العامل المفتوح العضوية المخصص لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية سيواصل عمله.

٤ - ويلاحظ الوزراء أن الأزمة ما برحت تؤثر على البلدان النامية، لا من الناحية الاقتصادية فقط جراء جملة أمور منها الحواجز التي تعرقل التجارة والتمويل التي تنطوي عليها بعض التدابير التي اتخذتها بعض البلدان المتقدمة النمو لمواجهة الأزمة، بل أيضا من ناحية التنمية الاجتماعية، وذلك بتسببها بفقدان عدد كبير من فرص العمل وبصعوبات تواجه الحكومات في تمويل البرامج الاجتماعية التي تتصدى للفقير أو توفير المرافق الأساسية مما يهدد مسيرة بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - ويعرب الوزراء عن القلق البالغ إزاء الآثار السلبية الراهنة، وبخاصة الإنمائية منها، الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وفي هذا السياق، شدد الوزراء على ضرورة معالجة المشاكل بشكل عاجل، مؤكداً على أنه لا ينبغي استغلال هذه الأزمة تحت أي ظرف من الظروف كذريعة لتقاعس البلدان الشريكة في التنمية عن الوفاء بالتزاماتهم وتعهداتهم تجاه البلدان النامية أو عدم وفائهم بها. ومن الضروري تقديم دعم إضافي كبير للتصدي للفقير، والديون الخارجية التي لا يمكن تحملها وتطبيق حلول تستجيب على نحو دائم لتأثيرات تغير المناخ التي تعانيها البلدان النامية.

٦ - ويعيد الوزراء تأكيد الحاجة الماسة إلى الاستجابة للأزمة الاقتصادية الراهنة على نحو فعال، الأمر الذي يتطلب تنفيذاً حسن التوقيت للتعهدات القائمة بتقديم المعونة من جانب البلدان المتقدمة النمو. وينبغي أن يكون العمل على تعزيز إطار الأمم المتحدة لتحسين التنسيق والتكامل في صلب الجهود المبذولة لسد هذه الفجوة، عبر تحقيق توافق على الحلول الناجعة والفعالة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية.

٧ - ويعرب الوزراء عن القلق من أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ما زالت تهدد قدرة بعض البلدان النامية على تحمل الديون. بما في ذلك من خلال تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي وزيادة الاقتراض الذي يُلجأ إليه للتخفيف من حدة الآثار السلبية للأزمة، ويهيئون في هذا الصدد بكل الحكومات تشجيع المناقشات وتعزيز مساهمتها فيها، بما في ذلك ضمن إطار الأمم المتحدة وغيرها من المحافل المناسبة، بشأن ضرورة وجدوى القيام بإعادة هيكلة جديدة للديون السيادية واستحداث آليات لتسوية الديون تراعي الأبعاد المتعددة للقدرة على تحمل الديون ولدورها في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - ويعيد الوزراء التأكيد على أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو العنصر الأساسي في أهداف الأمم المتحدة. لذا ينبغي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، أن يشكل باستمرار الإطار الشامل لأنشطة التنمية التي

تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ويكرر الوزراء تأكيد ضرورة التنفيذ التام لكل التعهدات المتفق عليها والمنبثقة من جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، ويشددون كذلك على ضرورة إقامة شراكة عالمية معززة من أجل التنمية، تستند إلى الاعتراف بالقيادة والملكية الوطنيتين لاستراتيجيات التنمية.

٩ - ويعلن الوزراء أن الأمم المتحدة هي الهيئة العالمية الوحيدة التي تتمتع بعضوية عالمية وبشرعية لا جدال فيها، وهي قادرة بالتالي على معالجة قضايا إدارة الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي بهدف تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومتوازنة اجتماعيا. لذا، ينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي. وكما يتسنى للأمم المتحدة الاضطلاع بدورها في إدارة الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي، من الأهمية بمكان أن تبدي كل الدول الأعضاء الإرادة السياسية من أجل الالتزام بعمليات الأمم المتحدة، وبتعددية الأطراف وبالقيم التي تقوم عليها. ويجب على الدول الأعضاء أن تلتزم بالعمل بشكل متضامن على إيجاد استجابات عالمية منسقة وشاملة لقضايا إدارة الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي وبتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الاستجابة للآزمات العالمية وأثرها المتزايد على التنمية. لذا يجب أن تكون الأمم المتحدة مجهزة أيضا بالموارد والقدرات اللازمة التي تتيح لها مواجهة التحديات العالمية بسرعة وفعالية.

١٠ - وفي هذا الصدد، يرحب الوزراء بالقرار ٩٤/٦٥ الذي اتخذته الجمعية العامة والذي أدرجت بموجبه في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون "تعزيز منظومة الأمم المتحدة"، بندا فرعيا جديدا بعنوان "الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية".

١١ - ويعلن الوزراء أن من الضروري أن تستجيب الأمم المتحدة على نحو أكثر اتساقا وفعالية للقضايا المتصلة بإدارة الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، ينبغي إنشاء آلية متابعة مناسبة داخل الأمم المتحدة من أجل حَسْر الفجوة بين وضع السياسات وتنفيذ التعهدات في هذا المجال.

١٢ - ويحيط الوزراء علما مع التقدير بالتقرير (A/65/866، المرفق) المتعلق باستعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويشجعون جميع الدول الأعضاء والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الإقليمية وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة على النظر في التوصيات الواردة في ذلك التقرير.

١٣ - ويذكر الوزراء أنه ينبغي أيضا معالجة إدارة الشؤون العالمية ضمن سياق عولمة عادلة وجامعة تدعمها تعددية معززة للأطراف. وأن تحقيق قدر أكبر من النمو العالمي المستدام والمتوازن سيتطلب تنسيقا وثيقا في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي مع مجالات أخرى من مجالات إدارة الشؤون العالمية، بينها تلك المتصلة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وهيكل المعونة؛ والديون الخارجية والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك تغير المناخ. وفي هذا الصدد، تحتاج المؤسسات المالية الدولية إلى إدارة أكثر اتساقا وتمثيلا واستجابة وخضوعا للمساءلة، تعكس واقع القرن الحادي والعشرين.

١٤ - ويحيط الوزراء علما بالتطورات الأخيرة في مؤسسات بريتون وودز، ويدعون إلى القيام في أقرب وقت ممكن، بإنجاز عاجل لعملية إصلاح أكثر طموحا بكثير لهيكل إدارة تلك المؤسسات، وخارطة طريق معجلة لمواصلة الإصلاحات بشأن إسماع صوت البلدان النامية ومشاركتها وتعزيز قوة تصويتها على أساس نهج يعبر حقا عن ولايتها الإنمائية وبمشاركة جميع الجهات المعنية في عملية منصفة وشفافة وتشاورية وجامعة.

١٥ - ويعيد الوزراء التأكيد على أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال ضرورية كمحفز للتنمية، فهي تسهل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويرون أنه لا يمكن للأزمة المالية والاقتصادية العالمية أن تشكل ذريعة لتهرب البلدان المتقدمة النمو من التزاماتها القائمة بتقديم المعونة. فالاستجابة للأزمة الاقتصادية الحالية بشكل فعال تتطلب الوفاء في الوقت المقرر بالالتزامات الحالية بتقديم المعونة وتلبية الحاجة الماسة لأن تقوم الجهات المانحة بالوفاء بها.

١٦ - ويشدد الوزراء على ضرورة أن تفي البلدان المتقدمة النمو بما قطعته على نفسها من التزامات ووضعته من أهداف قائمة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف بشأن تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك، في جملة أمور، في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وفي توافق آراء مونتيري، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وفي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في غلين إيغلز، وفي إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وفي المحفل الأخرى ذات الصلة وأن يعزز تلك الالتزامات والأهداف. ولا بد من زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية التي يمكن التنبؤ بها والمستدامة، من أجل مواجهة التحديات الإنمائية الاعتيادية والتحديات الجديدة والناشئة في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية الضعيفة.

١٧ - ويكرر الوزراء التأكيد على أن البلدان المتقدمة النمو، كمجموعة، لا تزال أبعد ما تكون عن تحقيق الهدف القائم منذ أمد بعيد المتعلق بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من

الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية، بما في ذلك الهدف المتمثل في تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً. ومن أجل الوفاء بالالتزامات والأهداف المتفق عليها يدعو الوزراء البلدان المتقدمة النمو إلى وضع جداول زمنية واضحة وشفافة ضمن عمليات تخصيص الاعتمادات في ميزانيتها الوطنية للوصول بحلول عام ٢٠١٥ كحد أقصى، إلى مستوى النسبة المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، وقدرها ٠,٧ في المائة بما في ذلك الهدف المتمثل في تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نمواً. ويذكرون أنه رغم ما يحدثه تخفيف عبء الديون من أثر إيجابي على التنمية، ينبغي ألا يحتسب ذلك جزءاً من مساهمة المساعدة الإنمائية الرسمية. ويؤكد الوزراء من جديد أن التنفيذ الكامل لهذه الالتزامات سيعزز كثيراً الموارد المتاحة للدفع قدماً بالخطة الإنمائية الدولية ومساعدة البلدان النامية على تخفيف آثار الأزمة والتصدي لها بمزيد من الفعالية وفقاً لاستراتيجياتها الوطنية.

١٨ - ويسلم الوزراء بأن اعتماد آليات تمويل ابتكارية يمكن أن يسهم بشكل إيجابي في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية للتنمية على أساس مستقر وتطوعي ويمكن التنبؤ به. ويكررون التأكيد على ضرورة صرف هذا التمويل وفقاً لأولويات البلدان النامية، وألا يحملها ذلك أعباء لا داعي لها، وألا يشكل بديلاً عن المصادر التقليدية لتمويل التنمية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، أو يؤثر سلباً على مستويات تلك المصادر. وبينما يشدد الوزراء على التقدم الكبير المحرز في إيجاد مصادر ابتكارية لتمويل التنمية، فهم يرون أيضاً أن من الأهمية بمكان توسيع نطاق المبادرات الحالية واستحداث آليات جديدة، حسب الاقتضاء. ويؤكدون أنه نظراً للتوسع في العمل والاضطلاع بمبادرات جديدة، ينبغي أن تبقى الأولويات موجهة إلى توفير موارد إضافية مستقرة وتكميلية لتمويل التقليدي للتنمية.

١٩ - ويشدد الوزراء على أهمية إنشاء آلية متابعة مناسبة داخل منظومة الأمم المتحدة لسد الفجوة بين وضع السياسات وتنفيذ الالتزامات، ولا سيما من خلال إنشاء لجنة لتمويل التنمية كهيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويذكرون أن من المهم أيضاً أن يدعم الدول الأعضاء الجهود الرامية إلى تعزيز وتحقيق مزيد من التقدم في عملية تمويل التنمية، فمن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز تماسك النظم المالية والتجارية واتساقها بما يكفل دعمها لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٢٠ - ويرى الوزراء أن من المهم تعزيز مفهومي الملكية والقيادة الوطنيتين لعملية التنمية والحيز السياسي. ويكررون التأكيد على ضرورة أن يكون للبلدان النامية الحيز السياسي

اللازم لوضع استراتيجياتها الإنمائية بما يتفق مع السياسات والاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية كما تراعي الظروف الخاصة لكل بلد.

٢١ - وينبغي ألا يغيب عن الأذهان في هذا الصدد أن البلدان المستفيدة في سياق البنك الدولي، هي التي تمسك بزمام سياساتها الإنمائية، ولا بد إذن من أن يسترشد أولا وقبل كل شيء لدى اختيار استراتيجية وإجراءات تلك المؤسسة بأولويات البلدان النامية وأفضلياتها.

٢٢ - ويكرر الوزراء دعوتهم إلى القيام برصد مخصصات جديدة وكبيرة من حقوق السحب الخاصة في بداية الفترة الأساسية المقبلة لتلبية الاحتياجات من السيولة، وتعزيز التنمية. ويذكرون أنه ينبغي أن ترصد لهذا الغرض من الآن فصاعدا مخصصات منتظمة من تلك الحقوق.

٢٣ - ويعرب الوزراء أيضا عن قلقهم العميق من تزايد التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية حيث إن معظم البلدان النامية حرمت من الاستثمارات المالية على الرغم مما قامت به من إصلاحات ووضعته من سياسات مختلفة لإشاعة أجواء أكثر اجتذابا للاستثمارات. فسياسات الإصلاح كثيرا ما تكون مقيدة بشروط تفرضها المؤسسات المالية الدولية. ولا بد من اتخاذ تدابير واعية في مجال السياسات لتسهيل ضخ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، بما في ذلك وضع مخططات لضمان الاستثمار، وإبرام اتفاقيات بشروط ميسرة، بشأن الوصول إلى الأسواق، وفي مجالي الإنتاج والتوريد، والقيام محليا بتجهيز وتسويق المواد الخام والسلع الأساسية.

٢٤ - وإذ يسلم الوزراء بأن تدفقات رأس المال الدولية مرهونة إلى حد كبير بالقرارات التي تتخذها الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص، يدعون البلدان المتقدمة النمو إلى أن تتخذ التدابير اللازمة لتسهيل وإعادة توجيه هذه التدفقات إلى البلدان النامية على نحو أكثر استقرارا وإنصافا وقابلية للتنبؤ به. ويقولون إنه لا بد، على وجه التحديد، أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو خطوات ملموسة لتجنب الحمائية المالية وتصحيح كل ما اتخذ في هذا الشأن خلال الأزمة من تدابير، بما في ذلك تقديم الإعانات للصناعات والقطاعات المتعثرة. وينبغي بذل جهود إضافية لتعزيز تدفقات رأس المال الخاص من أجل دعم التنمية وتعظيم الأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما فيما يتعلق بالصلة بأنشطة الإنتاج المحلي ونقل التكنولوجيا وأنشطة البحث والتطوير.

٢٥ - ويشدد الوزراء على أن ثمة حاجة إلى موارد إضافية كبيرة بما في ذلك إيجاد سيولة على المدى القصير وتمويل ومنح إنمائية على المدى الطويل، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، وبخاصة ما يتعلق منها بالصحة والتعليم. ويذكرون في هذا الصدد، أن على منظومة

الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، أن تترجم إلى أعمال ملموسة جميع الالتزامات المقطوعة في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

٢٦ - ويشدد الوزراء على أن البلدان ذات الدخل المتوسط تواجه تحديات كبيرة في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويذكرون في هذا الصدد، أن مما له أهمية قصوى أن يكون الدعم الدولي، بأشكاله المتعددة، متسقا اتساقا كاملا مع الأولويات الوطنية، لمواجهة احتياجات التنمية الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل.

٢٧ - ويدعو الوزراء أيضا إلى مواصلة دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية المنخفضة الدخل لتلبية احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية، وذلك من خلال عدة طرق منها تقديم أشكال المساعدة التقنية والمالية وغيرها من أشكال المساعدة، وإقامة شراكات وترتيبات تعاون وتعزيزها على جميع المستويات. ويؤكد الوزراء أن المتوسطات الوطنية القائمة على معايير مثل نصيب الفرد من الدخل لا تعكس بدقة في العادة الخصوصيات الفعلية والاحتياجات الإنمائية الخاصة لعدد كبير من مختلف البلدان المتوسطة الدخل.

٢٨ - ويؤكد الوزراء من جديد أنه، من أجل تسخير الإمكانيات التي تنطوي عليها التجارة تسخيرا كاملا، من المهم دعم إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف تحكمه قواعد يكون منفتحا وغير قائم على التمييز ومنصفا ويساهم في تحقيق النمو والتنمية المستدامة وفي إتاحة فرص العمل، ولا سيما من أجل البلدان النامية. ويقولون إنه ينبغي، في هذا الصدد، أن تتخلى البلدان المتقدمة النمو عن كافة التدابير والاتجاهات الحمائية التي تؤثر على البلدان النامية، بما في ذلك الإعانات الزراعية والحوافز غير الجمركية المفروضة على التجارة، وأن تصحح أي تدابير اتخذتها من قبل تؤدي إلى حدوث اختلال في التجارة.

٢٩ - ويكرر الوزراء التأكيد على ضرورة أن تبدي البلدان المتقدمة النمو المرونة والإرادة السياسية اللازمين لإخراج جولة مفاوضات الدوحة من الطريق المسدود الحالي التي وصلت إليه، وذلك بغرض إبرام اتفاق في أقرب وقت ممكن من أجل تحقيق نتائج مبكرة موجهة نحو التنمية. فمن شأن احتتام جولة الدوحة في وقت مبكر أن يوفر الزخم الذي تحتاج إليه الأسواق الدولية بشدة، مما يساهم في ترسيخ الانتعاش وإرساء أسس النمو المستدام.

٣٠ - ويؤكد الوزراء على أهمية الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولا سيما اتفاق أكرا، الذي كرر التأكيد على أهمية المؤتمر باعتباره مركز التنسيق في

الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية وللقضايا المترابطة للتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، وعلى ضرورة اضطلاع الأونكتاد على نحو كامل بولايته فيما يتعلق بتحليل السياسات وإسداء المشورة المتعلقة بها، والتي لا غنى عنها لبناء توافق في الآراء بشأن التنمية. ويتطلع الوزراء إلى الانعقاد الفعلي والناجح للدورة الثالثة عشرة للمؤتمر في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في الدوحة بشأن موضوع "عولمة محورها التنمية: نحو نمو وتنمية شاملين ومستدامين"، إضافة إلى الاجتماع الوزاري لمجموعة ال ٧٧ والصين التحضيري للدورة.

٣١ - ويعرب الوزراء عن قلقهم العميق من استمرار النقص في نقل التكنولوجيا والدراية والخبرة إلى البلدان النامية. وشددوا على ضرورة اتخاذ التدابير المناسبة للتغلب على الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والعمل على وضع ترتيبات لتسهيل عملية نقل التكنولوجيا. فنقل التكنولوجيا لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً والنظيفة، أمران أساسيان لتعزيز الجهود الإنمائية التي تبذل في بلدان الجنوب. ويقولون إنه ينبغي تمكين البلدان النامية من أن تطور تكنولوجياتها الخاصة، بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك بناء القدرات المحلية على تصميم التكنولوجيا واستحداثها.

٣٢ - ويؤكد الوزراء على الحاجة الملحة إلى زيادة الجهود المبذولة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية لمعالجة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية الدولية. ويشددون على ضرورة توفير التمويل المستمر لتعزيز الإنتاج الغذائي العالمي وزيادة الاستثمارات الموجهة إليه، ويدعون إلى توفير موارد مالية جديدة وإضافية من جميع المصادر لتحقيق تنمية زراعية وأمن غذائي مستدامين.

٣٣ - ويؤكد الوزراء مجدداً على أن الجوع يشكل انتهاكاً لكرامة الإنسان، ويدعون إلى اتخاذ تدابير عاجلة على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية من أجل القضاء عليه. ويؤكدون مجدداً أيضاً على حق كل فرد في الحصول على أغذية مأمونة ومغذية. بما يتفق مع الحق في الغذاء والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع، وذلك ليكون قادراً على النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته الجسدية والعقلية.

٣٤ - ويشدد الوزراء على أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تعزيز قطاع الزراعة في البلدان النامية وتنشيطه، بما في ذلك من خلال تمكين الشعوب الأصلية، والمجتمعات الريفية، وصغار ومتوسطي المزارعين، وتقديم المساعدة التقنية والمالية، والحصول على التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، وتبادل المعارف والخبرات. ويشدد الوزراء على أن الإعانات والاختلالات الأخرى في السوق الناجمة عن ممارسات البلدان المتقدمة النمو ألحقت ضرراً بالغاً بالقطاع

الزراعي في البلدان النامية، وهو ما يجد من قدرة هذا القطاع الرئيسي على المساهمة بشكل فعال في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف، والتنمية المستدامة، والأمن الغذائي والتنمية الريفية. وعليه، يدعو الوزراء إلى الإلغاء الفوري لجميع أشكال الإعانات الزراعية وغيرها من التدابير التي تفسد السوق، والتي تمارسها البلدان المتقدمة النمو. ويحثون البلدان المتقدمة النمو على إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازميتين للتصدي على نحو فعال لهذه الشواغل الرئيسية للبلدان النامية في جولة الدوحة.

٣٥ - ويرحب الوزراء باتخاذ القرار ٢٠١١/١٥ في الدورة السابعة والثلاثين لمؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الذي أوصى بإعلان عام ٢٠١٣ سنة دولية للكينوا، واضعين في الاعتبار أن المؤتمر قد أحاط علما بالصفات التغذوية الاستثنائية للكينوا، وقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف ومساهمتها الكبيرة المحتملة في مكافحة الجوع وسوء التغذية ويكرر الوزراء إعرابهم في هذا الصدد عن تأييدهم الثابت لهذا القرار.

٣٦ - ويعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء القيود على مكافحة الفقر الناشئة عن الأزمات العالمية الراهنة، لا سيما الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وأزمة الغذاء العالمية واستمرار انعدام الأمن الغذائي، وأزمة الطاقة، والتحديات التي يفرضها تغير المناخ على البلدان النامية. ويكررون التأكيد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لجذور الفقر الهيكلية في النظام الدولي التي تعوق جهود البلدان النامية في مكافحتها للفقر. وفي هذا الصدد، يؤكد الوزراء مجدداً على أن استمرار النمو الاقتصادي وشموله ضروريان للقضاء على الفقر والجوع، لا سيما في البلدان النامية، ويشددون على ضرورة تكميل الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتوفير بيئة دولية مواتية تهدف إلى توسيع فرص التنمية في البلدان النامية.

٣٧ - ويكرر الوزراء التأكيد على أنه لا يمكن النجاح في القضاء على الفقر إلا بالالتزام والجهود الجماعية للمجتمع الدولي. ولذلك يجب تعزيز التعاون الدولي القائم على الاعتراف بالقيادة والملكية الوطنيتين للاستراتيجيات الإنمائية، بما في ذلك الوفاء بالالتزام بالمساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دولياً وتخفيف أعباء الديون وإتاحة النفاذ إلى الأسواق وبناء القدرات وتقديم الدعم التقني.

٣٨ - ويقر الوزراء بأن التفاوت داخل البلدان وبينها يشكل مبعث قلق لجميع البلدان بصرف النظر عن مستوى التنمية لديها وأنه يمثل تحدياً متزايداً تترتب عليه آثار متعددة بالنسبة لتحقيق الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ويشددون على ضرورة التصدي للفوارق المستمرة والكبيرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والفوارق بين الأغنياء والفقراء

وبين سكان المناطق الريفية وسكان المناطق الحضرية. وفي هذا السياق، يؤكد الوزراء مجددا أهمية إيلاء اعتبار أكبر لتأثير الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في عملية التنمية، بما في ذلك في وضع الاستراتيجيات الإنمائية وتنفيذها.

٣٩ - ويرفض الوزراء رفضا قاطعا فرض أي قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك الجزاءات الانفرادية ضد البلدان النامية، ويكررون التأكيد على الحاجة الملحة إلى إلغائها فورا. ويؤكدون أن هذه الإجراءات لا تقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي فحسب، بل تهدد أيضا بصورة خطيرة حرية التجارة والاستثمار. ولذلك يدعون المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف بهذه التدابير أو تطبيقها.

٤٠ - ويشير الوزراء إلى ما شهده العالم على مدى السنوات الأخيرة من زيادة في وتيرة الكوارث وشدتها، وفي عدد الأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فإن التأثير المستمر لتغير المناخ، والتأثيرات السلبية الجارية للأزمة المالية والاقتصادية، وأزمة الغذاء العالمية، واستمرار انعدام الأمن الغذائي تفرض تحديات إضافية على نظام الاستجابة الإنسانية. ويشدد الوزراء على ضرورة الاستمرار في تعزيز القدرات، لا سيما قدرات البلدان النامية، من أجل التأهب للكوارث والتصدي لها، مع مراعاة أن بناء التأهب استثماراً طويل الأجل يسهم في إنقاذ الأرواح ويحدّ في الوقت نفسه من الحاجة إلى الاستجابة الإنسانية. وأهاب الوزراء بمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مساعدة البلدان النامية في تعزيز ما هو قائم لديها من قدرات ومعارف ومؤسسات في مجال العمل الإنساني، بسبل من بينها نقل التكنولوجيا والتمويل والخبرات، من أجل تيسير التأهب لحالات الطوارئ الإنسانية المتزايدة والاستجابة لها بالشكل المناسب.

٤١ - ويشدد الوزراء أيضا على أن احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية يجب أن تظل هي المَعْلَمَات الشاملة في جميع الجهود الرامية إلى تنسيق المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، يؤكد الوزراء على الدور الأساسي للدولة المعنية في بدء المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وتنفيذها. ومن المهم للغاية أن تتعاون الدول المتضررة والبلدان المانحة ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية لتوفير المساعدة الإنسانية والدعم الإنمائي اللذين تمس الحاجة إليهما، مع الإقرار بالدور الرئيسي للدولة المتضررة.

٤٢ - ويؤكد الوزراء من جديد أنه، من أجل ضمان الانتقال السلس من الإغاثة إلى الإنعاش والتنمية، لا بد أن تقدّم المساعدة في حالات الطوارئ بطرق من شأنها دعم الانتعاش

والتنمية الطويلة الأجل، وأنه ينبغي النظر إلى التدابير المتخذة في حالات الطوارئ باعتبارها خطوة باتجاه تحقيق التنمية المستدامة.

٤٣ - ونظرا لأن التمويل لا يزال يشكل تحديا في سياق حالات الطوارئ الإنسانية المتزايدة، لا سيما في البلدان النامية، يكرر الوزراء التأكيد على ضرورة تشجيع التمويل الذي يتسم بالفعالية والقابلية للتنبؤ والمرونة والكفاية وتنفيذه من خلال تعزيز الشراكات وتقوية الآليات المالية للمساعدة الإنسانية. ويشدد الوزراء على أهمية ضمان التمثيل الجغرافي العادل في هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٤٤ - ويؤكد الوزراء من جديد على ضرورة امتثال الدول الأعضاء امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ لحماية ومساعدة المدنيين في الأراضي المحتلة ويدعون منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تعزيز جهودهما الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية لهؤلاء المدنيين وتيسير حصولهم عليها.

٤٥ - ويرحب الوزراء بانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشباب في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١ لمعالجة موضوع "الشباب: الحوار والتفاهم"، الذي اعتمد وثيقة ختامية موضوعية، مشيرين إلى أن هذه الوثيقة انبثقت عن مبادرة اضطلعت بها مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٤٦ - ولاحظ الوزراء بقلق أن البطالة أصبحت مشكلة عالمية تؤثر على الشباب في جميع أنحاء العالم، وتستلزم استجابة عالمية. وفي هذا الصدد، يحث الوزراء جميع الدول الأعضاء على بذل جهود لوضع استراتيجية عالمية تهدف إلى التصدي بفعالية لمشكلة بطالة الشباب.

٤٧ - ويرحب الوزراء بانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ للتأكيد مجددا على الالتزام السياسي العالمي بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان بصورة تامة وفعالة، ويؤكدون على اعتماد إعلانه السياسي المعنون "متحدون للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب".

٤٨ - ويؤكد الوزراء مجددا على ما ورد في إعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض ديربان في عام ٢٠٠٩، ويرحبون بالتقدم المحرز في كثير من البلدان والمناطق منذ عام ٢٠٠١، بسبل منها سن التشريعات، مع الإعراب عن قلقهم العميق إزاء عدم التنفيذ بالكامل. ويدعون إلى ترجمة هذا الالتزام إلى إجراءات ملموسة وإلى اتخاذ تدابير

مناسبة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض ديربان، التي تشكل كلها الإطار الدولي الأكثر شمولاً لمناهضة العنصرية وتعزيز آليات المتابعة.

٤٩ - ويرحب الوزراء بانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، والاعتماد اللاحق لإعلان سياسي. وفي هذا الصدد، يدعو الوزراء إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الصحة العامة لتعزيز فرص الاستفادة من البرامج الشاملة والفعالة الكلفة في مجالات الوقاية والعلاج والرعاية لتحقيق الإدارة المتكاملة للأمراض غير المعدية، بما في ذلك زيادة فرص الحصول على الأدوية وأدوات التشخيص وغيرها من التكنولوجيات الآمنة والناجعة والميسورة التكلفة والعالية الجودة.

٥٠ - ويلاحظ الوزراء بقلق بالغ أن الأمراض غير المعدية أصبحت وباء ينطوي على تحديات تقوض التنمية المستدامة للدول الأعضاء. ويؤكدون من جديد على حق الدول الأعضاء في حماية الصحة العامة ولا سيما لضمان إتاحة الدواء والتكنولوجيات التشخيصية والطبية للجميع، بسبل منها الاستفادة الكاملة من أوجه المرونة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، على النحو الذي أكد عليه إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٥١ - ويرحب الوزراء باتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٩٨/٦٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الذي قررت فيه تنظيم اجتماع عام رفيع المستوى، يطلق عليه اسم المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية، يعقد في عام ٢٠١٤، بهدف تبادل وجهات النظر وأفضل الممارسات فيما يتعلق بإعمال حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك متابعة أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ودعت أيضا الدول الأعضاء إلى المشاركة التامة في هذا الحدث. ويتطلع الوزراء إلى إجراء مشاورات بشأن طرائق عقد الاجتماع، بما في ذلك مشاركة الشعوب الأصلية في المؤتمر.

٥٢ - ويحث الوزراء المجتمع الدولي على التصدي للتحديات التي تسببها الهجرة الدولية على أساس المسؤولية المشتركة لجميع البلدان والشراكة الأصلية والفهم المشترك، لضمان أن تسهم الهجرة الدولية في تنمية كل من البلدان الموفدة للعمالة والبلدان المستقبلة لها مع تقليص الآثار السلبية إلى أدنى حد ممكن.

٥٣ - ويدعو الوزراء جميع الدول الأعضاء إلى تجديد الإرادة السياسية للتعامل بطريقة متوازنة مع التحديات والفرص التي تنشأها الهجرة الدولية، النظامية وغير النظامية، وإلى

تشجيع احترام حقوق الإنسان وحمايتها عند وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالهجرة. وفي هذا الصدد، يشدد الوزراء على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من مصادر تعبئة الموارد الدولية لدعم جهود البلدان النامية للقضاء على الفقر وتعزيز حق الشعوب في التنمية، باعتبارها أداة أساسية لضبط تدفقات المهاجرين، التي يحركها في جملة أمور البحث عن رفاه وفرص عمل أفضل.

٥٤ - ويؤكد الوزراء من جديد دعمهم القوي للأمم المتحدة، ولكافة الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز قدرتها على تنفيذ ولاياتها تنفيذاً كاملاً وضمناً تنفيذ جميع برامجها بصورة فعالة، لا سيما في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويعرب الوزراء عن اعتقادهم الراسخ بأن شرعية أي تدابير إصلاحية وتوافر مقومات بقائها يعتمدان في نهاية الأمر على موافقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويؤكد الوزراء أن التدابير الخاصة بإصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن تستجيب للطابع الحكومي الدولي والمتعدد الأطراف والدولي الفريد الذي تتسم به.

٥٥ - ويؤكد الوزراء مجدداً أن المساعدة الإنمائية التي تقوم منظومة الأمم المتحدة بتوفيرها للبلدان النامية تشكل، من حيث كميتها ونوعيتها وإمكانية التنبؤ بها، أولوية مركزية لهذه البلدان. وإضافة إلى ذلك، يتعين التصدي لمسألة تزايد الاختلال بين الموارد الأساسية وغير الأساسية للأنشطة التنفيذية باعتبارها مسألة عاجلة. ويلاحظ الوزراء أن تزايد التحول عن التمويل من الموارد الأساسية إلى التمويل من موارد غير أساسية غالباً ما يؤدي إلى التجزئ والتمزق وأن ينتقص من فعالية الأنشطة التنفيذية وكفاءتها، نظراً لأن الموارد غير الأساسية لا يمكن التنبؤ بها، كما أنها ترفع تكاليف المعاملات وتنتقص من كفاءة منظومة الأمم المتحدة واتساقها وتزيد من تجزئتها، مما في ذلك على المستوى القطري، مما يؤدي إلى التنافس بين المنظمات، ودعوها إلى تحويل مسار كل منها عن ولايته. ومن ثم، يدعو الوزراء البلدان المانحة إلى توفير موارد مالية كافية لاستعادة التوازن بين موارد التمويل الأساسية وغير الأساسية وضمناً توفير قاعدة متسعة وكافية للموارد الموجهة للتنمية.

٥٦ - ويؤكد الوزراء من جديد أن تعزيز دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وقدرته على مساعدة البلدان في تحقيق أهدافها الإنمائية يتطلب تحسناً مستمراً في فعاليته وكفاءته واتساقه وتأثيره، بالإضافة إلى زيادة كبيرة في الموارد. وفي هذا الصدد، يجب أن تحتفظ الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، في جملة أمور، بطبيعتها الشاملة والطوعية والقائمة على المنح والحيادية والمتعددة الأطراف، وكذلك قدرتها على الاستجابة على نحو مرن لاحتياجات التنمية للبلدان المستفيدة من البرامج. وبالإضافة إلى

ذلك، ينبغي الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية لصالح البلدان المستفيدة، بناء على طلب تلك البلدان ووفقاً لسياساتها الوطنية وأولوياتها الإنمائية الوطنية.

٥٧ - ويشدد الوزراء على أهمية قيام منظومة الأمم المتحدة بأسرها وكذلك مؤسسات بريتون وودز والجهات المانحة الثنائية بالاعتراف بملكية البلدان النامية المعنية، ومواءمة برامجها التعاونية مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لتلك البلدان والقيام أيضاً حسب الاقتضاء بمواءمة فرادى برامجها التعاونية بهدف المساهمة على النحو الأمثل في تحقيق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٥٨ - ويكرر الوزراء تأكيد دعمهم لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في البرازيل في عام ٢٠١٢، لاستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وأعلن الوزراء أن إلقاء نظرة عامة على النتائج التي تحققت يبيّن أن هناك ثغرات مستمرة في التنفيذ، والعديد من الالتزامات التي لم يف بها المجتمع الدولي. وتزداد صعوبة التحديات التي تواجهها البلدان النامية، نتيجة لذلك، بسبب آثار الأزمات العالمية المتعددة والمتراطة التي ما زال العالم يعاني منها، ولا سيما أزمة الغذاء وتغير المناخ والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بالإضافة إلى أزمة الطاقة. وتهدد هذه التحديات بشدة تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٩ - ويعرب الوزراء عن اعتقادهم بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو وكل عملياته التحضيرية يتيحان فرصة هامة للتفكير بتعمق وصراحة بالمجالات التي أحققنا فيها وبأسباب هذا الإخفاق. وأن تقييم التقدم المحرز حتى الآن والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة من شأنه أن يظهر الإخفاقات وكيفية المضي قدماً بدون الوقوع في الأخطاء نفسها مرة أخرى عند التعامل، ليس مع التحديات القديمة فحسب، بل أيضاً مع التحديات الجديدة والناشئة. وقد اعتمد نهج مجزأ إزاء التنمية المستدامة. ويؤثر الافتقار إلى الاستدامة والإفراط في الاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو تأثيراً سلبياً على صحة الأرض. ويشدد الوزراء على ضرورة اتباع نهج أكثر انتظاماً وتكاملاً يقوم على الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة، ويأخذ في الاعتبار الآثار السلبية التي تخلفها الأنشطة البشرية على دينامية النظم الإيكولوجية وأدائها.

٦٠ - ويخلص الوزراء إلى أن نجاح جهودنا المشتركة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسبل المتاحة لكفالة تنفيذ التنمية المستدامة تنفيذاً فعالاً وإعطائها حيز السياسات اللازم. ويكررون التأكيد على أنه لا بد من التشديد على مسألة سبل التنفيذ باعتبارها مسؤولية عالمية، نظراً للطابع العالمي للتحديات التي يواجهها العالم اليوم. وبالتالي، يعد الوفاء بالالتزامات السابقة وتوفير موارد جديدة وإضافية أمرين بالغين الأهمية لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال التنفيذ. وفي هذا الصدد، لا بد من زيادة الموارد المخصصة، ضمن ميزانية الأمم المتحدة العادية، لجميع الأنشطة الإنمائية الصادرة بها تكليف، بما في ذلك تلك المتصلة بالتنمية المستدامة، من أجل كفالة توافر تمويل كاف ويمكن التنبؤ به.

٦١ - ويشدد الوزراء على أهمية معالجة قضايا الطاقة، بما في ذلك الحصول على الطاقة بأسعار معقولة، وكفاءة الطاقة، بالإضافة إلى استدامة مصادر الطاقة واستخدامها، وكجزء من الجهود العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة.

٦٢ - ويؤيد الوزراء تنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية تجمع، حسب الاقتضاء، بين زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتطورة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأكثر نظافة والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية، وتعزيز الحصول على خدمات الطاقة المستدامة الحديثة والميسورة التكلفة والتي يعول عليها؛ وتعزيز القدرات الوطنية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، عن طريق التعاون الدولي في هذا الميدان وتشجيع تطوير ونشر تكنولوجيات الطاقة المستدامة الملائمة والميسورة التكلفة ونقل هذه التكنولوجيات بشروط متفق عليها بين الأطراف.

٦٣ - ويرى الوزراء أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الأساسي الدولي والحكومي الدولي للتفاوض على التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي. ويشيرون في هذا السياق إلى أن سبل التصدي المناسبة لهذا التحدي ينبغي أن تعالج أساساً جذور المشكلة وليس نتائجها فقط.

٦٤ - ويشدد الوزراء على أن البلدان النامية لا تزال تعاني من الآثار الضارة لتغير المناخ، وتزايد وتيرة وقسوة الظواهر المناخية الشديدة. ويشيرون أيضاً إلى التحديات التي تواجهها البلدان النامية بسبب آثار تدابير التصدي. وأن تغير المناخ لا يهدد آفاق التنمية وإنجازات التنمية المستدامة فحسب، وإنما يهدد أيضاً صميم وجود المجتمعات وبقائها.

٦٥ - ويشدد الوزراء على أن ولاية الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل تتمثل في "التمكين من التنفيذ الكامل والفعال والمستدام للاتفاقية من خلال العمل

التعاوني الطويل الأجل من الآن وحتى عام ٢٠١٢ وبعده“ وفقا لخطة عمل بالي، ويعلنون التزامهم بتحقيق ذلك. ويرون أن التنفيذ الكامل والفوري لاتفاقات كانكون، وكذلك إيجاد الحلول المناسبة للقضايا التي لم تُعالج في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المعقود في كانكون، المكسيك، سيكون حيويًا لتنفيذ ولاية خطة عمل بالي. وعلى هذا الأساس، يجب أن يواصل الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل عمله بغية عرض نتائجه على مؤتمر الأطراف في دورته السابعة عشرة.

٦٦ - ويشدد الوزراء على أهمية التخفيف من آثار تغير المناخ في إطار التوصل إلى نتيجة متوازنة وطموحة في ديربان، جنوب أفريقيا. ويكررون التأكيد على أن التعامل المناسب مع هذا التخفيف، على النحو المحدد في خريطة طريق بالي، يستلزم اتخاذ قرار في الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف الذي سيعقد في ديربان بشأن تحديد الالتزامات المتعهد بها خلال فترة الالتزام الثانية بموجب بروتوكول كيوتو. وفي هذا الصدد، يعرب الوزراء عن قلقهم من أن التعهدات الحالية بتخفيف آثار تغير المناخ التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو الأطراف في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لا تكفي للحد من الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري بحيث تكفل احتواء الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية حسبما يقتضيه العلم، ويحثون البلدان المتقدمة النمو على رفع مستوى طموحها.

٦٧ - ويكرر الوزراء التأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة ومعززة بشأن توفير الموارد المالية والاستثمارات لدعم البلدان النامية في اتخاذ إجراءات في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها والتعاون التكنولوجي. ويدعو الوزراء إلى تفعيل الكامل للجنة الدائمة للمساعدة فيما يتعلق بالآلية المالية للاتفاقية، وآلية التكنولوجيا ولجنة التكيف في ديربان.

٦٨ - ويكرر الوزراء دعوتهم للدول الأطراف الواردة في المرفق الثاني من الاتفاقية لتكثيف جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها بشأن توفير ما يكفي من الموارد المالية الجديدة والإضافية التي يمكن التنبؤ بها، وتعزيز تطوير التكنولوجيا ونقلها، وتغطية تكاليف التكيف، وتعزيز بناء القدرات في البلدان النامية الأطراف وفقا للفقرات من ٣ إلى ٥ من المادة ٤ من الاتفاقية. ويرون أنه يجب معالجة الخلل التاريخي الحاصل في التمويل على حساب التكيف، والتعامل مع تمويل التكيف مع تغير المناخ بالطريقة نفسها التي يتم فيها التعامل مع تمويل التخفيف من آثاره. ويشير الوزراء إلى أنه وفقا للمقرر ١/م-١٦، ينبغي أن تندفق حصة كبيرة من التمويل المتعدد الأطراف الجديد المخصص للتكيف عن طريق الصندوق الأخضر للمناخ.

٦٩ - ويشير الوزراء إلى أن مجموعة الـ ٧٧ والصين شكلت قوة رئيسية في عملية التفاوض بشأن قانون البحار على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وأثرت مواقف مجموعة الـ ٧٧ والصين بشكل ملحوظ على تكريس بعض مفاهيم قانون البحار الرئيسية المرتبطة ارتباطاً لا انفصام له بالتنمية المستدامة، مثل: المنطقة الاقتصادية الخالصة، حيث تتمتع الدولة الساحلية بحقوق السيادة على الموارد الطبيعية، وقاع البحار والمحيطات خارج حدود الولاية الوطنية ("المنطقة")، ووجوب استغلال الموارد فيها لصالح البشرية جمعاء، بغض النظر عن الموقع الجغرافي للدول، سواء كانت ساحلية أو غير ساحلية، مع إيلاء اعتبار خاص لمصالح الدول النامية واحتياجاتها.

٧٠ - وفي هذا الصدد، يشير الوزراء إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٧٤٩ (د-٢٥)، ولاحقاً اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، جعلاً مبدأ التراث المشترك للإنسانية الذي التزمت به مجموعة الـ ٧٧ والصين منذ نشأتها في عام ١٩٦٧، يتبلور فيصبح قاعدة تقليدية.

٧١ - ويسلم الوزراء بأن البلدان النامية تواجه تحدياً رئيسياً في مجال قانون البحار، ألا وهو حفظ التنوع البيولوجي البحري واستغلاله على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. وإن قيام قلة قليلة باستغلال الموارد في منطقة بحرية تُعد تراثاً مشتركاً للإنسانية والاستفادة منها لا يتفق مع المبادئ العامة للقانون الدولي، بما في ذلك المبادئ المتعلقة بالإنصاف، إذ يحق للبشرية جمعاء أن تتنفع بهذه المنطقة ومواردها. وفي هذا السياق، ويشدد الوزراء على أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر.

٧٢ - ويشدد الوزراء على أن المبدأ الأساسي المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفي قرار الجمعية العامة ٢٧٤٩ (د-٢٥) الذي ينطبق على هذه الموارد هو مبدأ التراث المشترك للإنسانية، وأنه يجب وضع نظام قانوني محدد للتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية في شكل اتفاق تنفيذ للاتفاقية يقوم على أساس ذلك المبدأ. وينبغي التفاوض على اتفاق التنفيذ هذا باعتباره حزمة واحدة، ويجب أن يشمل حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستغلاله بشكل مستدام، بما في ذلك الموارد الجينية وتقاسم المنافع مع مراعاة حقوق الملكية الفكرية، والبحث العلمي، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية.

٧٣ - ويسلم الوزراء بأهمية نتائج الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية اللذين عقدا في ناغويا باليابان، على التوالي في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وفي الفترة من ١١ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر

٢٠١٠، وهي نتائج تمثل مساهمة هامة في التنفيذ الشامل للأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي، ويحيطون علماً مع التقدير بالتقييمات الإيجابية لأداء الأمانة العامة خلال الاجتماعين.

٧٤ - ويدعو الوزراء إلى تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ باعتبارها الإطار الشامل في مجال التنوع البيولوجي، وإلى مواصلة الجهود الجارية الرامية إلى ترجمة أهداف آيشي للتنوع البيولوجي إلى استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي. ويحيط الوزراء علماً باعتماد بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، وبفتح باب التوقيع عليه. ونظراً لأن عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي ٢٠١١-٢٠٢٠ يتيح فرصة فريدة لإشراك شعوب العالم في معركة حماية الحياة على الأرض، فإن الوزراء يؤكدون من جديد التزامهم بعدم ادخار أي جهد من أجل النجاح في تحقيق أهداف العقد.

٧٥ - ويؤكد الوزراء من جديد على أهمية خطة العمل المتعددة السنوات للتعاون بين بلدان الجنوب في مجال تسخير التنوع البيولوجي لأغراض التنمية، التي ستمد في الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، الذي سيعقد في حيدر أباد، الهند، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، باعتبارها أداة رئيسية يمكن تسخيرها لخدمة مقاصد جدول أعمال التنوع البيولوجي.

٧٦ - ويشير الوزراء إلى الآثار الكارثية التي ما برح التصحر وتدهور الأراضي يخلفانها في جميع مناطق العالم، وإلى ما تمثله هاتان الظاهرتان من تهديد خطير للتنمية المستدامة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، ويدعون مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في دورته العاشرة التي ستعقد في تشانغون، جمهورية كوريا، في الفترة من ١٠ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، إلى اتخاذ تدابير ملموسة.

٧٧ - ويعرب الوزراء عن قلقهم إزاء الحالة في منطقة القرن الأفريقي وعن تضامنهم مع هذه المنطقة التي تعرضت لأسوأ موجة جفاف منذ ستين عاماً، مما تسبب في حدوث المجاعة وفقدان المحاصيل والثروة الحيوانية. وهذا يعكس بوضوح مدى خطورة مشكلتي الجفاف والتصحر وحمية التحرك لمعالجتهما.

٧٨ - ويشدد الوزراء على أن قضايا الفقر والأمن الغذائي والتصحر مترابطة بطبيعتها وأنه يلزم التصدي لهذه القضايا مجتمعة. وفي هذا الصدد، يدعو الوزراء بقوة جميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، إلى دعم تنفيذ الاتفاقية من جميع جوانبها بصورة تامة،

ولا سيما عن طريق تشجيع تبادل المعارف بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التعاون العالمي والإقليمي في مجال مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وفي هذا السياق، يحيط الوزراء علما مع التقدير بنتائج الاجتماع الإقليمي الأفريقي الذي عُقد في الجزائر العاصمة، في الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ تحضيراً للدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف، كما يحيطون علما بالاجتماع الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عُقد في مدينة مكسيكو، في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ على سبيل التحضير للدورة.

٧٩ - ويشدّد الوزراء على ضرورة التعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي لمنع العواصف الترابية/الرملية والتصرف حيالها، وذلك في مجالات من بينها تبادل المعلومات والتنبؤ ونظم الإنذار المبكر. ويشدد الوزراء على أن مكافحة العواصف الترابية والرملية تتطلب دعماً مالياً ونقلًا للتكنولوجيا من البلدان المتقدمة النموّ إلى البلدان النامية.

٨٠ - ويشدد الوزراء أيضاً على أنه ينبغي كذلك التركيز على تعبئة الموارد المالية الكافية التي يمكن التنبؤ بها وعلى توجيهها عبر القنوات الصحيحة، وعلى تيسير الحصول على هذه الموارد بشكل مباشر، وذلك للمساعدة في التخفيف من آثار التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتحسين سبل عيش الضعفاء المتضررين من هذه الأمور البالغة الإلحاح على الصعد الوطني وشبه الإقليمي والإقليمي.

٨١ - ويرحب الوزراء بالاحتفال بسنة ٢٠١١ بوصفها السنة الدولية للغابات، باعتباره يتيح فرصة فريدة لإذكاء الوعي العام بما تقدّمه الإدارة المستدامة للغابات من إسهام كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في ما يتعلق بالقضاء على الفقر وتحقيق الاستدامة البيئية، إلى جانب إسهامها في الجهود العالمية التي تُبذل في مجالات مكافحة تغير المناخ، ومكافحة التصحر، وحفظ التنوع البيولوجي واستغلاله بشكل مستدام، وكذلك ما يتولّد عنها من منافع أخرى عديدة من شأنها تحسين سبل عيش الناس.

٨٢ - وبناء على ذلك، يؤكد الوزراء من جديد على إمكانية إسهام الإدارة المستدامة للغابات بشكل كبير في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ وعلى ضرورة التشجيع على تنفيذ الصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات وأهدافه العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات؛ وعلى أهمية سدّ الفجوات التمويلية في الإدارة المستدامة للغابات من خلال إنشاء صندوق عالمي جديد للغابات تحت مظلة الأمم المتحدة، بما يتماشى ومبادئ التنمية المستدامة، وذلك لتوفير ما تحتاج إليه البلدان من أموال لإدارة غاباتها بصورة مستدامة،

ولا سيما البلدان النامية ذات الاحتياجات والظروف الخاصة، بما في ذلك البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، والبلدان ذات الغطاء الحرجي المرتفع والمتوسط، والبلدان ذات الغطاء الحرجي المرتفع والمعدلات المنخفضة لإزالة الغابات، والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويدعون مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى الاعتراف بقيمة الغابات وبإسهاماتها في مجالات التنمية المستدامة والطاقة والأمن الغذائي والحد من الفقر وتدهور الأراضي وحفظ المياه وحفظ التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

٨٣ - ويشير الوزراء إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، التي هي حالياً القارة الوحيدة التي ليست سائرة على الدرب المفضي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويقرّون بأنه بينما بدأ النمو الاقتصادي يعود من جديد، هناك حاجة لدعم الانتعاش الجاري بما يتسم به من هشاشة وتفاوت، ولمواجهة ما تخلفه الأزمات المتعددة حالياً من آثار سلبية على التنمية وما تطرحه من تحديات خطيرة أمام جهود مكافحة الفقر والجوع، وهو ما قد يشكل عاملاً آخر يقوّض الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في أفريقيا.

٨٤ - ويعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء عدم اكتمال الوفاء بالالتزام الذي قطع في اجتماع قمة غلين إيغلز بمضاعفة المعونات المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، ويؤكدوا في هذا الصدد على ضرورة المضيّ قدماً بسرعة نحو الوفاء بالتزامات غلين إيغلز وسائر التزامات الجهات المانحة بزيادة المعونات المقدمة للبلدان الأفريقية عبر سبل شتى، منها توفير موارد إضافية جديدة، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات ودعم تنميتها المستدامة. ومن ناحية أخرى، يرحب الوزراء بالدعم الذي قدّمه بعض البلدان النامية إلى أفريقيا من خلال برنامج التعاون في ما بين بلدان الجنوب وبرنامج التعاون الثلاثي.

٨٥ - ويعرب الوزراء عن قلقهم العميق لأن أقل البلدان نمواً هي أبعد فئات البلدان عن الدرب المفضي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وأنها في أسفل ترتيب البلدان حسب مؤشر التنمية البشرية، وأنها لم تتمكن من التغلب على ضعفها الاقتصادي ومن إحداث تحولات هيكلية في اقتصاداتها واكتساب المرونة التي تمكّنها من استيعاب الهزّات والأزمات الداخلية والخارجية.

٨٦ - وفي هذا السياق، يحيط الوزراء علماً بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد في اسطنبول، تركيا، خلال الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١. وبينما يلاحظ الوزراء أن برنامج عمل اسطنبول لا يرقى إلى مستوى التوقعات، فإنهم يؤكدون على وجوب تحقيق التكامل بين جميع التزامات وإجراءات أقل البلدان نمواً

وشركائها في التنمية والأطراف المعنية الأخرى وتنفيذها على نحو كامل وفَعَال وفي الوقت المحدد. ويرى الوزراء أنه كان ينبغي جعل الهدف العام لبرنامج عمل اسطنبول تمكين ما لا يقل عن نصف تلك البلدان من الخروج من هذه الفئة بانتهاء تنفيذ البرنامج. ولهذا الغرض، ينبغي أن يراعى في برنامج عمل اسطنبول الالتزام بالحفاظ على النمو الاقتصادي العالي المستوى وتعزيز التنمية المستدامة، ومعالجة آثار الأزمات المتعددة والتحديات الناشئة من خلال إحداث تحولات هيكلية. ويؤكد الوزراء كذلك ضرورة إيلاء الأولوية على النحو الواجب لقضايا تلك البلدان وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٨٧ - ويشدد الوزراء على ضرورة أن يتم في الوقت المناسب تطبيق وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بصورة دائمة دون رسوم جمركية أو حصص على نحو ما ورد في برنامج عمل اسطنبول. ويشددون على أهمية تيسير انضمام جميع البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً التي تتقدم بطلب للعضوية في منظمة التجارة العالمية، دون عوائق سياسية، وبشكل سريع وشفاف، ومع التقيّد التام بمبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية.

٨٨ - ويكرّر الوزراء إقرارهم بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ولما تواجهه من تحديات بسبب افتقار أقاليمها إلى المنافذ البحرية، والتي تتفاقم بسبب البعد عن الأسواق العالمية، ويعربون عن قلقهم لبقاء النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلدان النامية غير الساحلية شديدي التأثير بالهزات الخارجية وبتداعيات التحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية، والتغيرات المناخية، ويشددون على ضرورة أن يزيد المجتمع الدولي من المساعدات الإنمائية التي يقدمها إلى البلدان النامية غير الساحلية لتمكينها من معالجة مكامن ضعفها وبناء قدرتها على التكيف والسير على درب التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ويؤكدون بناء على ذلك الضرورة الملحة لتلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وللتصدّي للتحديات التي تواجهها هذه البلدان، وذلك من خلال التنفيذ الكامل والفعال وفي الموعد المحدد لبرنامج عمل ألماتي على النحو الوارد في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي.

٨٩ - ويشير الوزراء إلى اعتراف المجتمع الدولي بمكان الضعف الفريدة والخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية ابتداءً من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو (١٩٩٢)، ومرورا بالمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في بربادوس (١٩٩٤)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ (٢٠٠٢)،

والاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في موريشيوس (٢٠٠٥)، ويشيرون مع القلق إلى عدم كفاية الخطوات المتخذة على الصعيد الدولي لمعالجة مكامن ضعف هذه البلدان وتقديم الدعم الفعال لجهودها في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٩٠ - ويشير الوزراء إلى أن تغيير المناخ وارتفاع مستويات سطح البحر يشكلان الخطر الأكبر على بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية ومقومات حياتها وجهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويدعون المجتمع الدولي في هذا الصدد إلى الالتزام بزيادة التعاون الدولي على سبيل الاستعجال دعماً لتلك الجهود، وبخاصة من خلال زيادة الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والدراية التقنية، وزيادة مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية.

٩١ - ويؤكد الوزراء من جديد أن اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة هي اللجنة الرئيسية الوحيدة في المنظمة المعهود إليها بالمسؤوليات المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية وشؤون الميزانية. وفي هذا الصدد، يطلب الوزراء ألا تتم مناقشة أي مسائل متعلقة بالميزانية والشؤون المالية والإدارية بما في ذلك ما يتصل بإنشاء عمليات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة إلا في إطار اللجنة الخامسة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

٩٢ - ويؤكد الوزراء بقوة الدور الرقابي الذي تقوم به الجمعية العامة، فضلاً عن الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ذات الصلة التابعة لها، في مجالات التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم. ويؤكدون من جديد أن أي جهود ترمي إلى إصلاح الأمانة العامة والإدارة، بما في ذلك عملية ميزانيتها، يجب ألا تهدف إلى تغيير الطابع الحكومي الدولي والمتعدد الأطراف والدولي للمنظمة، بل يجب أن تعزز قدرة الدول الأعضاء على أداء دورها في الرقابة والرصد. ويؤكدون مجدداً أيضاً حق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في التعبير عن آرائها بشأن إدارة المنظمة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بميزانيتها.

٩٣ - ويؤكد الوزراء من جديد على مبدأ "القدرة على الدفع" بوصفه المعيار الأساسي في قسمة نفقات الأمم المتحدة، وبينما يشيرون إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٤، يرفضون إدخال أي تغيير على عناصر المنهجية الحالية المتبعة في إعداد جدول الأنصبة المقررة بهدف زيادة اشتراكات البلدان النامية. وفي هذا الصدد، يشددون على أن العناصر الأساسية للمنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة، من قبيل فترة الأساس، والدخل القومي الإجمالي، وأسعار التحويل، والتسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، ومعامل التدرج، والحد

الأدنى والحد الأقصى لأقل البلدان نمواً، وتسوية رصيد الديون، هي عناصر يجب ألا يمسها أي تغيير وهي غير قابلة للتفاوض.

٩٤ - ويؤكد الوزراء أن المعدل الأقصى الحالي للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، قد حدد بوصفه حلاً توفيقياً سياسياً، وهو مخالف لمبدأ القدرة على الدفع ويمثل مصدراً أساسياً لتشوّه جدول الأنصبة المقررة. وفي هذا السياق، يحثون الجمعية العامة على إجراء استعراض لهذا الترتيب، وفقاً للفقرة ٢ من القرار ٥/٥٥ جيم.

٩٥ - ويؤكد الوزراء أن المبادئ والمبادئ التوجيهية الحالية لقسمة نفقات عمليات حفظ السلام التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة ينبغي أن تشكل أساساً لأي مناقشات بشأن جدول الأنصبة المقررة لتمويل عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، يشدد الوزراء على ضرورة أن يعكس جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام بوضوح المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلام والأمن. ويشير الوزراء أيضاً إلى أن البلدان الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية، قدرتها على المساهمة في ميزانيات عمليات حفظ السلام محدودة. وفي هذا السياق، يشدد الوزراء على أن أي مناقشة بشأن نظام التخفيضات المطبق على الجدول الخاص بعمليات حفظ السلام ينبغي أن يراعي ظروف البلدان النامية التي يجب ألا تتأثر أوضاعها الحالية بشكل سلبي. ويشدد الوزراء، في هذا الصدد، على أن أي عضو من أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين ليس عضواً دائماً في مجلس الأمن، يجب ألا يُصنّف بالتالي فوق المستوى جيم.

٩٦ - ويؤكد الوزراء مجدداً أنه ينبغي عدم تعريض الاستقرار المالي للأمم المتحدة للخطر جراء اتخاذ تدابير تعسفية. ويشدد الوزراء على أن أي جهود تبذل لاستخدام المساهمات المالية وسيلة للضغط من أجل اعتماد مقترحات معينة تؤدي إلى نتائج عكسية وتشكل انتهاكاً للالتزامات الدول الأعضاء بتوفير الموارد للمنظمة، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها.

٩٧ - ويرفض الوزراء، في هذا السياق، جميع التدابير القسرية الانفرادية، التي تتعارض مع القانون الدولي، والتي تعرقل، وأحياناً تعوق دفع الأنصبة المقررة من الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى ميزانيات المنظمة.

٩٨ - ويعرب الوزراء أيضاً عن القلق إزاء إغلاق الحسابات المصرفية الرسمية للدول الأعضاء في المجموعة، الأمر الذي أعاق حسن سير العمل في البعثات فضلاً عن دفع اشتراكات الدول الأعضاء إلى المنظمة. وفي هذا الصدد، يشدد الوزراء على أن الطابع الخاص للنظام المصرفي لا يعفي البلد المضيف من مسؤوليته عن كفاءة توفير خدمات مصرفية

غير مقيدة إلى البعثات الدائمة للدول الأعضاء في المجموعة في نيويورك، ويحثون البلد المضيف على الوفاء بالتزاماته وفقا لذلك.

٩٩ - ويؤكد الوزراء مجددا بقوة الالتزام القانوني لجميع الدول الأعضاء بتحمل النفقات المالية للأمم المتحدة، وفقا للميثاق، ويحثون جميع الدول الأعضاء على تسديد أنصبتها المقررة في الوقت المحدد كاملة ودون شروط. ويؤكدون أيضا أنه ينبغي أن تراعى الصعوبات الخاصة والحقيقية التي تواجهها بعض البلدان النامية وتمنعها مؤقتا من الوفاء بالتزاماتها المالية مراعاة كاملة وأنه يجب أن تستجيب مقررات الجمعية العامة بشأن البند المعنون "جدول الأنصبة المقررة" من جدول الأعمال لهذه الصعوبات.

١٠٠ - ويشدد الوزراء على ضرورة أن يكون مستوى الموارد الذي تعتمد عليه الجمعية العامة متناسبا مع جميع البرامج والأنشطة المأذون بها من أجل كفالة تنفيذها بشكل كامل وفعال. ويؤكدون من جديد أيضا أولويات المنظمة حسبما اعتمدها الجمعية العامة والحاجة إلى أن يعرض الأمين العام هذه الأولويات عند تقديمه الميزانيات البرنامجية المقترحة.

١٠١ - ويعرب الوزراء عن قلقهم بشأن تخفيضات الميزانية التي اقترحت لفترة الستين ٢٠١٢-٢٠١٣ والتي يمكن أن تؤثر سلبا على تنفيذ الولايات التي وافقت عليها الهيئات الحكومية الدولية، وبخاصة في ركيزة التنمية.

١٠٢ - ويكرر الوزراء التأكيد على ضرورة تحقيق توازن بين أولويات المنظمة المتفق عليها لدى تخصيص موارد الميزانية العادية للأمم المتحدة، الذي بات يتم بشكل دائم على حساب الأنشطة الإنمائية. وفي هذا الصدد، يشدد الوزراء أيضا على وجوب أن تنفذ الأمانة العامة بدقة ولايات الجمعية العامة دون أية استثناءات و/أو تأخير.

١٠٣ - وفي هذا السياق، يشدد الوزراء على أن تعزيز الأمم المتحدة ودورها في التعاون الدولي من أجل التنمية أمر جوهري للتصدي للتحديات والفرص الراهنة والمقبلة الناشئة عن عملية العولمة. ويقرون بأنه يتعين على الأمم المتحدة أن تنهض بإمكاناتها وقدراتها على تنفيذ ولاياتها بالكامل وأن تكفل الإنجاز الفعال لبرامجها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، يحثون الأمين العام على زيادة تعزيز ركيزة التنمية للمنظمة بأسرها، بما في ذلك حساب التنمية الخاص بها.

١٠٤ - ويشدد الوزراء على أهمية كفالة تقييد الأمانة العامة بأعلى معايير المساءلة والشفافية والتزاهة والسلوك الأخلاقي. وبناء عليه، يحث الوزراء الأمين العام على أن ينفذ، على سبيل الأولوية، قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٥٩ تنفيذا كاملا.

١٠٥ - ويعرب الوزراء عن القلق إزاء عدم كفاية حصة البلدان النامية في نظام المشتريات التابع للأمم المتحدة. ويشددون على أن تستند مشتريات الأمم المتحدة إلى أوسع قاعدة جغرافية ممكنة، مع معاملة البلدان النامية معاملة تفضيلية. ويشددون كذلك على أن تكون قائمة الموردين إلى الأمم المتحدة ممثلة لأعضاء المنظمة، ويؤكدون الحاجة إلى تنفيذ تدابير ملموسة لكفالة إتاحة فرص أكبر للمؤسسات التجارية من البلدان النامية في النفاذ إلى الأسواق في مجال مشتريات الأمم المتحدة.

١٠٦ - ويشدد الوزراء على الحاجة إلى زيادة تمثيل البلدان النامية، ولا سيما على مستوى الرتب العليا، وإلى تحسين التوزيع الجغرافي في الأمانة العامة وزيادة الشفافية في عملية استقدام الموظفين.

١٠٧ - ويكرر الوزراء دعوتهم إلى الانسحاب الفوري والكامل لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الجولان السوري المحتل حتى خط حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن الأراضي اللبنانية المحتلة المتبقية. ويعيدون تأكيد دعمهم لإتمام عملية سلام في الشرق الأوسط ترمي إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وفي هذا السياق، يعيدون أيضا تأكيد دعمهم لمبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي في آذار/مارس ٢٠٠٢.

١٠٨ - ويشدد الوزراء على ضرورة إعمال الشعب الفلسطيني، في أسرع وقت ممكن، لحقه في تقرير المصير وفي استقلال دولته الفلسطينية. بما يتيح تحقيق استقراره وازدهاره وتنميته من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي هي حق لجميع الشعوب. ويعرب الوزراء عن دعمهم للجهود التي يبذلها الشعب الفلسطيني لتحقيق الاستقلال، ويرحبون في هذا الصدد بتقديم طلب فلسطين يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

١٠٩ - ويدين الوزراء استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والأعمال غير القانونية للسلطة القائمة بالاحتلال التي لا تزال تؤدي إلى سقوط ضحايا في صفوف المدنيين، وإلى المعاناة الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية، وتدمير الممتلكات والهياكل الأساسية والأراضي الزراعية الفلسطينية، والنيل من تلاصق الأرض ووحدها وسلامتها.

١١٠ - ويعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء زيادة التدهور في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة المحاصر، نتيجة للممارسات الإسرائيلية غير القانونية، بما فيها بناء المستوطنات والجدار الفاصل وفرض الحصار وإقامة المئات من نقاط التفتيش. ويدعون إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى أن تكف فوراً عن اتخاذ جميع التدابير غير القانونية التي تضر بالاقتصاد والتنمية الفلسطينيين، وعلى وجه الخصوص، الحصار اللاإنساني وغير القانوني المفروض على قطاع غزة والقيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع، بما في ذلك التبادل التجاري في سائر أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ومنها وإيها، وأن تقدم تعويضات عن جميع الأضرار التي ألحقتها بالملكات والمؤسسات والبنية التحتية الفلسطينية. ويكررون دعوتهم المجتمع الدولي إلى مواصلة إمداد الشعب الفلسطيني بالمساعدات الإنمائية والإنسانية التي يحتاجها بشدة في هذه الفترة العصيبة ولا سيما من أجل إعادة بناء قطاع غزة وتحقيق انتعاشه الاقتصادي.

١١١ - ويؤكد الوزراء مجدداً ضرورة قيام حكومتَي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية باستئناف المفاوضات وفقاً لمبادئ وأهداف الميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي للنزاع على السيادة بشأن "مسألة جزر مالفيناس"، الأمر الذي يضر كثيراً بالقدرات الاقتصادية للأرجنتين، وضرورة أن يمتنع كلا الطرفين عن اتخاذ قرارات تعني ضمناً إدخال تعديلات من جانب واحد على الوضع في الوقت الذي يجري فيه في الجزر تنفيذ العملية التي أوصت بها الجمعية العامة.

١١٢ - ويكرر الوزراء الإعراب عن موقفهم الذي مفاده أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمل للتعاون الإنمائي بين بلدان الشمال والجنوب، وليس بديلاً عنه؛ ويؤكدون مجدداً أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل مسعى جماعياً للبلدان النامية يستند إلى مبدأ التضامن وإلى مُسَلِّمات وظروف وأهداف يختص بها السياق التاريخي والسياسي للبلدان النامية واحتياجاتها وتطلعاتها، وعلى هذا فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يستحق أن يُعزَّز بطريقة خاصة به تكون مستقلة وقائمة بذاتها على نحو ما أعيد تأكيده في الوثيقة الختامية لنيروبي الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المعقود في نيروبي، من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ومنهاج العمل لتنمية بلدان الجنوب بتكليف من مؤتمر قمة الجنوب الثاني لمجموعة الـ ٧٧ المعقود في الدوحة، من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١١٣ - ويشدد الوزراء على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامجهم يجب أن تتولى دفعه بلدان الجنوب. وهذه الصفة، يتطلب التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يكتسب أهمية حاسمة بالنسبة إلى البلدان النامية رؤية طويلة الأجل وترتبط مؤسسيا عالميا على النحو المتوخى في مؤتمر قمة الجنوب الثاني.

١١٤ - ويؤكد الوزراء من جديد على أهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبخاصة في البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة ويكررون الإعراب عن دعمهم للتعاون في ما بين بلدان الجنوب كاستراتيجية لدعم جهود التنمية التي تبذلها البلدان النامية وكذلك كوسيلة لتعزيز مشاركتها في الاقتصاد العالمي. ويكررون التأكيد على أطر التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبادئه كما أقرها اجتماعهم السنوي الرابع والثلاثون الذي عقد في نيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

١١٥ - ويشدد الوزراء على أن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب هي الهيئة المركزية المتعددة الأطراف لصنع السياسات في منظومة الأمم المتحدة المكلفة باستعراض وتقييم التقدم المحرز على نطاق العالم ونطاق المنظومة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميدان التنمية، بما في ذلك التعاون الثلاثي، ودعم هذا التعاون، وتقديم التوجيه العام بشأن التوجهات المستقبلية. ويحث الوزراء جميع الشركاء المهتمين بدعم التعاون بين بلدان الجنوب على الاسترشاد بمبادئ هذا التعاون وأهدافه المكرسة في الوثائق المتفق عليها دوليا من قبيل خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي أقرتها الجمعية في قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، ووثيقة نيروبي الختامية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي أيدتها الجمعية في قرارها ٢٢٢/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، فضلاً عن قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة. ولذلك، يكرر الوزراء تأكيد موقف المجموعة الذي يقضي بأن تسترشد أي مناقشة بشأن السياسات تجري خارج منظومة الأمم المتحدة بالإطار المتفق عليه أعلاه وبتوافق آراء ياموسوكرو بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١١٦ - ويكرر الوزراء الطلب الذي قدمه رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الجنوب الثاني وأعيد التأكيد عليه في وثيقة نيروبي الختامية، والذي يدعو الأمين العام إلى أن يتخذ، بالتشاور مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تدابير لزيادة تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على نحو ما أكدته الجمعية العامة من جديد في قراراتها ٢٢٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢١٢/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وذلك لتمكينها من

الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة، ولا سيما من خلال تعبئة الموارد اللازمة للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي. وفي هذا السياق، يدعو الوزراء الأمين العام ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اتخاذ التدابير اللازمة لرفع مستوى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل إبراز أهميتها الجديرة بها كما قرر رؤساء الدول والحكومات. وفي هذا السياق، يكلف الوزراء رئيس مجموعة الـ ٧٧ ببدء المناقشات بشأن الخيارات المتاحة لتنفيذ المقرر ذي الصلة الذي اتخذته مؤتمر قمة الجنوب في ضوء عملية الاستعراض الجارية التي تقوم بها وحدة التفتيش المشتركة أثناء الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

١١٧ - ويشدد الوزراء على أنه ينبغي إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب بصورة صريحة في البرامج التشغيلية لجميع الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وأن يكون هناك تنسيق بين مختلف الكيانات بشأن أكثر الأساليب فعالية لدعم ذلك. ويرحبون في هذا السياق، بالمبادرات التي اتخذتها مؤخرًا هيئات مختلفة تابعة للأمم المتحدة لإنشاء وحدات وبرامج عمل جديدة من أجل دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيزه ويحثون كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى على تكثيف جهودها لإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب أنشطتها الرئيسية. وفي هذا السياق، يكرر الوزراء دعوتهم إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وكذلك إلى وكالاتها المتخصصة لاتخاذ تدابير ملموسة من أجل إدماج دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي، في أنشطتها لمساعدة البلدان النامية في تنمية القدرات على تعظيم فوائد التعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب وآثاره.

١١٨ - ويقر الوزراء بضرورة حشد الموارد الكافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويدعون، في هذا السياق، جميع البلدان القادرة على المساهمة في دعم هذا التعاون إلى القيام بذلك، من خلال جهات منها صندوق بيزيز - غيريرو الاستثماري للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا السياق، يشجع الوزراء الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على القيام بمبادرات إضافية من أجل تعبئة الموارد لاجتذاب المزيد من الموارد المالية والعينية، مع تجنب تعدد ترتيبات التمويل وتشتيتها.

١١٩ - ويرحب الوزراء بإطلاق شبكة الجنوب العالمية للمؤسسات العلمية لمجموعة الـ ٧٧، أي الاتحاد المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في بلدان الجنوب، ويهنتون رئيس مجموعة الـ ٧٧ والأمين التنفيذي للمجموعة في نيويورك، وكذلك منسق الاتحاد ومنسق فرع باريس جهودهم وقيادتهم المتميزة في تفعيل هذا الاتحاد. وفي هذا السياق، يشير الوزراء إلى

المقرر ٤٥ الذي اتخذته المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دورته ١٨٥ التي عقدت في باريس من ٥ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، والذي يحث المديرية العامة لمنظمة اليونسكو على توفير الدعم التقني اللازم لتنفيذ الاتفاق والتعاون مع مجموعة الـ ٧٧ والصين في تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية اللازمة لتنفيذ هذا المشروع ولعقد أول مؤتمر عام لهذا الاتحاد قبل عقد مؤتمر قمة الجنوب الثالث لمجموعة الـ ٧٧ والصين.

١٢٠ - ويحيط الوزراء علماً بالقرار ٣٩ الذي اتخذته المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو في دورته ١٨٦ المعقودة في باريس من ٣ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١١، بعنوان "إعادة تفعيل أنشطة الصندوق الدولي لتعزيز الثقافة"، ويؤكدون على الضرورة الملحة لتنفيذه الكامل من جانب المديرية العامة لمنظمة اليونسكو وأهمية ذلك، مع التشديد على الاستقلالية الفكرية والتشغيلية لهذا الصندوق.

١٢١ - ويشير الوزراء إلى أن مؤتمر قمة الجنوب الثاني أصدر تكليفاً للوحدة الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وشدد على الحاجة الملحة لتعزيز الجهود التعاونية الرامية إلى بناء واستخدام الشبكات والقدرة المؤسسية والخبرة الفنية في مجالات مثل العلوم والتكنولوجيا، والبحوث ووضع المعايير، وطلب إلى الوحدة الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تيسر تحقيق هذا الهدف بالتعاون مع مركز الجنوب. وفي هذا السياق، يرحبون أيضاً بقيام مركز الجنوب بتنظيم دورة لتبادل الأفكار بشأن التعاون فيما بين دول الجنوب في مجال العلوم والتكنولوجيا والدور المستقبلي للاتحاد عقدت في جنيف في ٨ تموز/يوليه ٢٠١١، ويشجعون الوحدة الخاصة ومركز الجنوب على عقد اجتماعات تحضيرية تقنية وفقاً لولاية مؤتمر قمة الجنوب المذكورة أعلاه. ويرحبون أيضاً بالمساعي المتواصلة التي يبذلها رئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك لعقد اجتماع رفيع المستوى لمجموعة الـ ٧٧ بشأن تسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. بمناسبة المنتدى العالمي للعلوم المقرر عقده في بودابست، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

١٢٢ - ويقرر الوزراء تغيير اسم لجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ليصبح اسمها لجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويدعون، في هذا السياق، الدول الأعضاء الآسيوية والبلدان الأعضاء المهتمة الأخرى في مجموعة الـ ٧٧ إلى التقدم بعرض بشأن مكان استضافة دورتها الثالثة عشرة عام ٢٠١٢. ويدعون أيضاً الدول الأعضاء إلى استضافة الاجتماعات القطاعية في مختلف ميادين التعاون بما في ذلك المنتديات القائمة فيما بين بلدان الجنوب للبرلمانيين

ورؤساء البلديات والشباب ووسائل الإعلام والمجتمع المدني على النحو المتوخى في خطة عمل الدوحة التي اعتمدها مؤتمر قمة الجنوب الثاني.

١٢٣ - ويلاحظ الوزراء أنه قد يلزم عقد المزيد من الاجتماعات الرفيعة المستوى للمجموعة بشأن المسائل المواضيعية أو القطاعية تكون نتائجها عملية المنحى، وذلك في ضوء التحديات المتزايدة والصعبة التي تواجهها البلدان النامية. ولهذا الغاية، يدعو الوزراء الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ إلى تقديم عروض لاستضافة الاجتماعات الرفيعة المستوى للمجموعة بشأن هذه المسائل، حسب الاقتضاء.

١٢٤ - ويشير الوزراء إلى مناهج العمل لتنمية بلدان الجنوب، ويدعون البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، إلى استضافة اجتماعات الفريق الرفيع المستوى للشخصيات البارزة في الجنوب بغية استكمال هذا المنهاج مع مراعاة ما تواجهه البلدان النامية من واقع متغير وتحديات مستجدة.

١٢٥ - ويلاحظ الوزراء تأجيل الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة الجنوب الثالث ويدعون رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء في المنطقة الأفريقية والبلدان المهتمة الأخرى في مجموعة الـ ٧٧ لاستضافة عقد مؤتمر القمة في موعد مناسب.

١٢٦ - ويشير الوزراء إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ويقررون أن يقدم مشروع مقرر إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين يقترح تغيير موعد الاحتفال بيوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ابتداءً من عام ٢٠١٢، من ١٩ كانون الأول/ديسمبر إلى ١٢ أيلول/سبتمبر، ليوافق اليوم الذي اعتمد فيه مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عام ١٩٧٨ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في بوينس آيرس.

١٢٧ - ويوافق الوزراء على تقرير الاجتماع السادس والعشرين للجنة خبراء صندوق بيريز - غيريرو الاستثماري للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ويؤيدون ما ورد فيه من توصيات. ويشي الوزراء على رئيس الصندوق لالتزامه المتواصل ويعربون عن ارتياحهم لما حققه الصندوق من نتائج. وفي ضوء الانخفاض السائد في مستوى عائدات الفائدة للصندوق بسبب الحالة المالية العالمية الراهنة كما أفاد رئيس الصندوق، يناشد الوزراء جميع الدول الأعضاء أن تقدم مساهمات كبيرة إلى صندوق بيريز - غيريرو الاستثماري، بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة المشترك لإعلان الترعات للأنشطة الإنمائية، المقرر عقده في نيويورك في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

١٢٨ - ويقر الوزراء البيان المالي لحساب التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لمجموعة ال ٧٧ على النحو المقدم من رئيس مجموعة ال ٧٧، ويحثون الدول الأعضاء التي لم تبذل بعد جهوداً خاصة لدفع مساهماتها غير المسددة على القيام بذلك.

١٢٩ - ويعرب الوزراء عن تقديرهم العميق للأرجنتين لما أبدته من قيادة قديرة ولما قامت به من أعمال ممتازة وجهود دؤوبة بوصفها البلد الذي يرأس مجموعة ال ٧٧ لعام ٢٠١١. وبالنظر إلى ما تبين من كون عام ٢٠١١ عاما حافلا بالتحديات لجميع البلدان النامية، فإن الالتزام الذي أبدته الأرجنتين بوصفها البلد الذي يرأس المجموعة في سعيها إلى تحقيق أهداف مجموعة ال ٧٧ وغاياتها، هو من دواعي الامتنان العميق. ويثني الوزراء أيضا على ما أبدته أمانة مجموعة ال ٧٧ في نيويورك من كفاءة في العمل وما تقدمه من دعم قيم متواصل إلى البلد الذي يرأس المجموعة وإلى الدول الأعضاء، ويتوجهون بالتهنئة إلى الأمين التنفيذي لمجموعة ال ٧٧ على جائزة الإنجاز التي قدمت إليه خلال حفل افتتاح الاجتماع الوزاري تقديراً لأدائه المتميز والتزامه وتفانيه المتواصلين في سبيل تحقيق أهداف مجموعة ال ٧٧ وغاياتها.

١٣٠ - ويرحب الوزراء بحرارة بانتخاب الجزائر بالتركية لرئاسة مجموعة ال ٧٧ لعام ٢٠١٢.

١٣١ - ويرحب الوزراء بقبول ناورو عضواً في مجموعة ال ٧٧.